المراكز الدائمة للترحيل (CPR)

وليس لها أي علاقة بمكافحة الجريمة: فهي لم تكن مصممة لحبس المجرمين.

ينص القانون (المرسوم التشريعي رقم 286/98، المادة 14 من حكومة برودي) على أنه لا ينتهي الأمر بالأجانب الذين ارتكبوا عمليات سرقة أو سطو أو اعتداءات في "المراكز الدائمة للترحيل"، ولكن أولئك الموجودين في إيطاليا بدون تصريح إقامة، والذين يجب عليهم ذلك إزالتها من التراب الوطني

يصبح العديد من الأجانب غير قانونيين لأسباب بيروقراطية تافهة، على سبيل المثال لأنهم فقدوا وظائفهم (يربط قانون بوسيو و فيني تصريح الإقامة بعقد العمل)، أو بسبب رفض طلب لجوئهم، من وصل إلى إيطاليا بتأشيرة سياحية، والتي .(مرة أخرى وفقًا لقانون بوسي و فيني) لا يمكن تحويلها إلى تصريح إقامة دائمة

يمكن أن يكون غير نظامي وبالتالي يمكن أن ينتهي به الأمر في المراكز الدائمة للترحيل - السيدة الجورجية التي تعتني بمتقاعد، والعامل النيجيري الذي يعمل في الحقول، والنادل السنغالي الذي يعمل في مطعم ، والعامل الألباني في موقع البناء .، العامل البنغلاديشي في أحواض بناء السفن

.الأجنبي القانوني الذي يرتكب جريمة سيخضع للمحاكمة والعقوبة، ولكن لن يتم احتجازه في المراكز الدائمة للترحيل

لماذا ينتهي بك الأمر في المراكز الدائمة للترحيل ؟ الأجانب غير الشرعيين يجب إبعادهم من إيطاليا وتنفيذ عملية الطرد لكن الأمر ليس بالسهل. أولا وقبل كل شيء، هناك مشاكل لوجستية لمرافقة المهاجر إلى الحدود تحتاج إلى وسيلة نقل (طائرات، حافلات، الخ)، وفريق من ضباط الشرطة المكلفين بمرافقتهم. غالبًا ما يستغرق حل هذه المشكلات بضعة أيام، .والتي يمكن للأجنبي خلالها الفرار

.**طرد المهاجر يعني إعادته إلى بلده الأصلي**، ولكن يجب أن تكون سلطات ذلك البلد متعاونة "لاستعادة" مواطنها

وهنا تكمن الصعوبات: ففي المناطق الأكثر فقراً على هدة الكرة الارضية، يشكل المهاجرون مورداً اقتصادياً ثميناً لأنهم يرسلون الأموال إلى أسرهم ويُنظرون إلى عمليات الطرد على أنها إساءة استخدام للسلطة وظلم. وبالتالي، فإن تسهيل عودة المهاجرين إلى وطنهم يعني بالنسبة لسلطات البلدان الأصلية استعداء الرأي العام الداخلي لديها. ويتم تبرير رفض التعاون في عمليات إعادة القبول من خلال الاستشهاد بالصعوبات الفنية المتعلقة بتحديد الهوية: فالمهاجرون غير الشرعيين غالباً لا يحملون جوازات سفر أو وثائق، ولا تستطيع الدول استعادتهم إذا كانوا لا يعرفون حتى من هم. وبالتالي، عندما يتعين على الشرطة الإيطالية تنفيذ عملية الإعادة إلى الوطن، يمكن أن تستمر المفاوضات مع السفارة وسلطات البلد الأصلي لعدة أيام، وأحيانًا حتى أسابيع، ويكون للأجنبي مصلحة كبيرة في الاختفاء. بكل بساطة: هناك دائمًا فترة زمنية بين قرار طرد المهاجر والتنفيذ الفعلي لإعادته إلى وطنه. يمكن للأشخاص الذين يدخلون إلى المراكز الدائمة للترحيل أن .يظلوا محبوسين لمدة تصل إلى 18 شهرًا

انتهاك حقوق الإنسان في المراكز الدائمة للترحيل: الوضع القانوني الشاذ لهذه المراكز. هذه أماكن احتجاز بكل معنى الكلمة،التي يتم فيها حبس الأشخاص الذين لم يرتكبوا أي جريمة. وخارج دائرة السجون العادية، لا تخضع هذه المراكز للضوابط التي تمارسها السلطة القضائية عادة في السجون. وتُعهد إدارتها بالكامل إلى الشرطة ووزارة الداخلية، دون وجود هذا النظام الدقيق للثقل الموازن والضمانات الذي تتطلبه سيادة القانون لموازنة القوة القمعية لمؤسسات النظام العام. ليس .من المستغرب أن تحدث حتى انتهاكات خطيرة للغاية للسجناء في هذا النوع من المراكز

منذ عقود تتزايد التقارير عن الانتهاكات والعنف داخل هده المراكز، والتقارير واضحة: الظروف المعيشية داخل مراكز الاحتجاز لا تليق بدولة ديمقراطية. هناك نقص في الخدمات الأساسية مثل التدفئة والاستحمام والأدوية وورق التواليت. ويحدث سوء المعاملة والعنف هناك. في العديد من مراكز الدائمة للترحيل، تكون الرعاية الصحية غير كافية أو حتى غير .موجودة، وهناك حالات متكررة من الانتحار وإيذاء النفس

إن انتهاكات حقوق الإنسان هذه تشكل أثراً جانبياً مزعجاً يتعين تصحيحه : فهي جزء لا يتجزأ من طريقة وجود لهده المراكز الدائمة للترحيل. ومن الصعب التفكير في أماكن متل هده و إضفاء الطابع الإنساني عليها التي تكون بطبيعتها

.مبهمة، وموكلة إلى الإدارة الحصرية لسلطات الشرطة وبعيدة عن دائرة السجون والعقوبات

و الأكثر تشاؤمًا أن انتهاكات حقوق الإنسان هي الثمن الذي يجب دفعه على الأقل لضمان فعالية آليات المراكز الدائمة .للترحيل : "المزيد من المراكز الدائمة للترحيل وبالتالي المزيد من عمليات الطرد"، كتب ماتيو سالفيني على تويتر

مرة أخرى، الأمور ليست على هذا النحو: فعند اختبارها بالحقائق، تثبت المراكز الدائمة للترحيل أنها باهظة الثمن، وهياكل ضخمة، علاوة على ذلك، عديمة الفائدة مقارنة بأغراضها المعلنة. و تنفق الدولة 100 يورو يوميًا للشخص الواحد، أي ما يعادل التكلفة اللازمة لاستضافة 3 أشخاص في مراكزالاستقبال. وبالنظر إلى هذه الأرقام المهمة، فإن الأجانب الذين .أعيدوا إلى وطنهم يشكلون أقل من نصف المعتقلين

وبعبارة أخرى، يتم إهدار موارد مالية ضخمة، وتلحق المعاناة بأشخاص لم يرتكبوا جرائم، والأكثر من ذلك أنه ليس من الممكن حتى إخراجهم من إيطاليا: مما يزيد الطين بلة على الضرر الذي لحق بسيادة القانون والضمانات الدستورية. عدم .فعالية النظام بشكل عام على حساب الرجال والنساء المحتجزين داخل مراكز الدائمة للترحيل